سان خوان- نقاشات اللجنة الاستشارية الحكومية: نماذج امتثال WHOIS وقواعد حماية البيانات العامة GDPR
الثلاثاء، 13 مارس/آذار 2018 – من الساعة 10:30 ص إلى الساعة 11:00 ص بتوقيت الأرجنتين
ICANN61 | سان خوان، بورتوريكو

الرئيس إسماعيل: هلا تفضلتم بالجلوس في مقاعدكم؟ سوف نبدأ في غضون دقيقة فقط.

متحدث غير محدد: طاب صباحكم. اجتماع ICANN61 الثلاثاء نقاشات اللجنة الاستشارية الحكومية حول نماذج امتثال مجموعة العمل للسلامة العامة PSWG وقواعد حماية البيانات العامة GDPR.

الرئيس إسماعيل: مرحبًا بكم جميعًا. هذه جلسة اللجنة الاستشارية الحكومة رقم 22 حول متابعة نقاشات GDPR المقررة للبدء الساعة 10:30 لمدة 30 دقيقة يوم الثلاثاء 13 مارس. حسنًا، أشكركم جميعًا على التزامكم بمقاعدكم، لنستمر في نقاشنا ودعوني أستهل حديثي بسؤال زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية إذا كانت لديهم أية أسئلة أو ملاحظات من الجلسة الأولى. نعم، تفضل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: شكرًا جزيلاً. لست أدري ما إذا كان هذا هو الوقت المناسب ولكن أردت فقط تقديم بعض وجهات النظر من الولايات المتحدة فيما يتعلق بـGDPR وكيف سيتم التعامل مع WHOIS في ضوء ذلك بالإضافة إلى طلب ICANN من اللجنة الاستشارية الحكومية. لذلك، إذا كان هذا هو الوقت المناسب، فيسعدني المتابعة. لذا، من منظور الولايات المتحدة، يعد الوصول إلى WHOIS أمرًا في غاية الأهمية. ونحن ندرك بأن الامتثال لـGDPR أمر ضروري. ونحن لا نتوقع من أحد أن يخرق القانون للوصول الكامل لـWHOIS. لذلك، نحن ندرك في الولايات المتحدة ونعي أن نموذج الوصول المتدرج هو الأنسب. وأعتقد أننا نرغب كذلك في رؤية أساس منطقي ذو صلة بالمعلومات التي سيتم نشرها أو التحفظ عليها. وبشكل خاص، أنتم تعلمون أن هناك أسبابًا منطقية محددة لـGDPR تتسق مع تقديم اللجنة الاستشارية الحكومية حول هذه المسألة وفيما يتعلق بطلب ICANN من اللجنة الاستشارية الحكومية وأصبح من الواضح أن هناك العديد من التفسيرات المختلفة لما تم طرحه ، ونأمل أن نحصل على مزيد من الوضوح من المجلس عندما نلتقي بهم في وقت لاحق. ولكن أعتقد أن من منظور الولايات المتحدة، فإننا نرى ذلك على أنه

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتُنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

3 مهام مختلفة. ينظر إلى اللجنة الاستشارية الحكومية على أنها وسيلة لوضع قوائم السيادة الوطنية لمستخدمي الحكومة. كما أننا نؤمن بأن الولايات المتحدة تمثل فرصة جيدة ونفضل أن لا نخسر مثل هذه الفرصة. ومع ذلك، نحن لا نرى ذلك كفرصة تتيح للجنة الاستشارية الحكومية اعتماد المستخدمين الحكوميين أو أن تكون الهيئة المسؤولة عن إعداد القائمة ولكن بشكل أو بآخر فقد تعود بعض الحكومات وتقوم بما يجب عليها فعله لضمان أن مستخدميها سيستمرون في الوصول وأنا أدرك أن جميع الحكومات ليست جزءًا من اللجنة الاستشارية الحكومية، لذا ربما نحتاج إلى النظر في كيفية توصيل هذه الرسالة بشكل أوسع إلى الحكومات الأخرى غير الموجودة هنا في اللجنة. وهذا ما تعتبره الولايات المتحدة كمهمة ثانية. إن تحديد مجموعات المستخدمين التي أرى أنها ربما أقل تقييدًا، أو ربما لا تكون الكلمة الصحيحة، ولكن ليس بالمعنى الحرفي الذي يفسره البعض في أننا يجب أن نحدد المجموعات التي ستكون مؤهلة. أعتقد أن هذه هي فرصة اللجنة الاستشارية الحكومية لتوضيح بعض الأمثلة لمجموعات المستخدم التي تتواءم مع الأغراض، ففي النهاية أنا أتفق مع زملائي الأوروبيين فيما يتعلق بـGDPR فما يهم هو الأغراض. ولكن أعتقد أن بعض فئات المستخدمين تتوافق بوضوح مع الأغراض وأقصد الأغراض المشروعة. أظن أن ذلك من الجدير أخذه بعين الاعتبار كذلك. ليس بالضرورة أن نعد قائمة حصرية في هذا الوقت. ربما يمكننا تعديلها لاحقًا عند تمتعنا ببعض الخبرات في هذا الشأن ولكن أعتقد أنها فرصة مناسبة لتحديد بعض مجموعات المستخدم الواضحة. وفيما يتعلق بما نعتبره المهمة الثالثة وهي وضع مدونة سلوك، فقد أشرنا إلى أن هذه المهمة ليس بالضرورة أن تكون على رأس هذا النشاط ولكن لا بد من أن تكون جزءًا من هذا النقاش. وأنا أتفق مع زملائي الذين أشاروا إلى أن مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في هذا التمرين يجب أن تتماشى مع ما قمنا به في الماضي وهو أكثر أو أقل من ذلك ولكن يمكننا القيام بمستوى عال فيما يتعلق بمدونة السلوك وإلقاء نظرة على صياغة GDPR الحالية التي توضح ما يجب على هيئات الاعتماد القيام به لتتوافق مع GDPR وتوفر إطارًا حول كيفية سير عملية الاعتماد. لذا، أعتقد أنه ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، ينبغي دراسة عدم مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية في الاعتماد ذاته. ويجب أن يعود القرار في ذلك لمجموعات المستخدمين الذين لديهم غرض مشروع لتنظيم أنفسهم وتحديد ما هو الأفضل لهم فيما يتعلق بالاعتماد. وأنتم تعلمون أنهم يمكنهم الرجوع إلى مدونة السلوك التي تم إعدادها ضمن اللجنة الاستشارية الحكومية لكن يتوجب عليهم أيضاً أن يكون لديهم قواعد السلوك الخاصة بهم. وسوف أتوقف هنا لأنني أعلم أنني قدمت تفاصيل وافية لكنني أردت أن أطرح رؤية الولايات المتحدة حول هذه النقاط. شكرًا.

الرئيس إسماعيل: شكراً جزيلاً للولايات المتحدة. أعتقد أن هذا هو نوع النقاش الذي نحتاجه في هذه المرحلة، لذا فإن أي آراء ذات صلة باللجنة الاستشارية الحكومية ستكون موضع ترحيب كبير وأيضاً لتذكير الجميع بأننا بصدد إجراء هذه المناقشة بشكل خاص حول نموذج الاعتماد مع المجلس اليوم لذا يرجى أن يكون الجميع مستعدًا لمناقشة هذا الأمر، وإذا كان لديكم أي شيء يحتاج إلى صياغة بيان، يرجى أيضًا مشاركته ويرجى إعلام توم حتى يمكننا الترتيب لذلك. هل هناك أية آراء للجنة الاستشارية الحكومية بخصوص هذا الأمر؟ حسنًا في حال عدم وجود شيء، هل لدينا ما نعرضه على الشاشة؟ الكلمة لك، لورين.

لورين كابين: شكرًا. أريد فقط أن أرجع لنقطة سابقة. سيظل الاعتماد بالتأكيد مسألة مثيرة للقلق خاصة في ضوء سياق النماذج المؤقتة حول الأدوار والمسؤوليات المحتملة للجنة الاستشارية الحكومية ولكن فقط للاطلاع على صورة أوضح، ينبغي الإشارة مرة أخرى إلى التقدم الذي أحرزناه. ففي نهاية شهر يناير، استجابت اللجنة الاستشارية الحكومية فعليًا لنماذج ICANN المقترحة. كان هناك ثلاثة اختلافات حيث قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل تعليقًا مفصلًا للغاية حول ما دعمته وما كان لديها مخاوف بشأنه في النماذج ثم اقترحنا نموذجًا خاصًا بنا. وأردت عرض هذه الشريحة المفيدة على الشاشة لتظهر لك ماهية نموذج GAC من حيث ما سيكون متاحًا للجمهور ومالذي سيتم إخفاؤه. لذا، عرضنا عليكم نموذج مرئي ولكن ما أود القيام به هو الحديث عن المفاهيم ذات الصلة بالمسائل التي تغذي نموذج GAC ولكن تجدر الإشارة إلى أن المسائل المثارة حاليًا ليست ذات صلة بنماذج ICANN. النموذج 1 والنموذج A2 والنموذج B2 يمكنكم الآن نسيان كل ما يتعلق بهذه النماذج. ففي الواقع ما هو قيد البحث الآن هو النموذج المؤقت المقترح من ICANN. فإذا تمكنا من العودة إلى الشرائح السابقة سنلاحظ أن ما هو قيد الدراسة الآن هو نموذج ICANN المؤقت الذي تم إصداره قبل أسبوع. ومرة أخرى، تحركت GAC بسرعة لتقديم تعليق حول ذلك وأعتقدت أنه سيكون من المفيد لو أننا استطعنا إجراء مراجعة على مستوى عالٍ للمشكلات التي أشار إليها تعليق GAC حول النموذج المؤقت. وكانت هناك جوانب معينة من النموذج المؤقت التي تحمل في طياتها عناصر إيجابية كما كانت هناك جوانب معينة من النموذج المؤقت تحمل كذلك بعض المخاوف ولدينا كذلك بعض الأسئلة حول جوانب للنموذج المؤقت. لنبدأ بالجانب الإيجابي، أعتقد أن ذلك أفضل. هناك إطار لمعالجة احتياجات إنفاذ القانون وهذا أمر جيد. كما أن هناك عملية مستمرة لتجميع البيانات ...وشرح بعض المصطلحات. فعند الإشارة إلى بيانات WHOIS المفصلة، نقصد بذلك تضمين كافة قائمة القياس التي تضم جميع عناصر القائمة. وهذا ما سيعلن عنه. ويشمل ذلك النقاط الرئيسية

والفرعية. وهذا ما نشير إليه ببيانات WHOIS المفصلة. فهي تتضمن المعلومات الأبرز. وكافة العناصر. ويوجد دور محدد للجنة الاستشارية الحكومية يكمن في الإعلان عبر نظام اعتماد محتمل. وهو موضوع مهم سوف نناقشه بمزيد من التفاصيل. هناك أيضًا دور للجنة الاستشارية الحكومية في تقديم المشورة بشأن رموز الاتصال للوصول إلى البيانات غير العامة من قِبل المستخدمين الذين يسعون وراء المصالح المشروعة. فمن هم هؤلاء المستخدمين. لقد تحدثنا عنهم سابقًا وكان موضوعًا هامًا. فهم دعاة حماية المستهلك وبطبيعة الحال هناك أيضًا الجمهور العام الذي لديه مصلحة. والحفاظ على متطلبات حماية البيانات الحالية. ويكون ذلك بالطبع بعد الانتهاء من تدقيق الأخطاء المطبعية. وأعتقد أن المقصود بذلك الحفاظ على حماية البيانات، الحفاظ على فترات الاستبقاء على حماية البيانات الحالية. ذلك خطأ مطبعي. أعتذر عن ذلك وسوف أطلب تصحيح ذلك في الشرائح النهائية. الحفاظ على متطلبات الاستبقاء على البيانات الحالية. وضعت المتطلبات الحالية في اعتقادي بعد عامين من العقد ويتم الاحتفاظ بها وهذا شيء إيجابي. مرة أخرى هذا عنصر إيجابي. في أي نظام اعتماد مستقبلي. لا يوجد حاليًا نظام اعتماد ولكن سيتم اعتماد نظام في المستقبل. وسيتم منح صلاحية الوصول لإنفاذ القانون بالإضافة إلى الاطلاع على أسئلة WHOIS المجهولة. فماذا يعني ذلك؟ ذلك يعني أنه عند فتح قوات الشرطة المحلية تحقيقًا في فاعل سيء لن يستطيع ذلك الفاعل المعني معرفة ذلك. ولن يكون على دراية باستعلام WHOIS. ولن يبقى ذلك مجهولًا. الشريحة التالية من فضلك. المخاوف. هناك عدد من المخاوف التي تنتابنا في هذا الصدد. وهناك حاجة لمزيد من الشرح لا سيما الاختيارات المعنية بالنماذج المؤقتة لـICANN والمتعلقة بتوفيرها للعامة والكشف عنها أو إبقائها سرًا. وتضم النماذج المؤقتة العديد من المعلومات الهامة التي يجب أن تبقى سرية ويشمل ذلك اسم المسجل. والمسجل هو الشخص الذي يقوم بشراء النطاق. اسم المسجل. تسجيل الكيانات القانونية. ليس الهيئات الفردية بل الكيانات القانونية ويشمل ذلك الاسم. وبالعودة إلى آلية القياس، هذا يعني أن المعلومات الموجودة في الصفحات الصفراء وليس الصفحات البيضاء الخاصة بالأفراد بل الصفحات الصفراء هي عن الشركات التي قد تكون غير عامة. معلومات محددة. وهي المحتويات الإدارية والفنية للولاية والمقاطعة والدولة، وهنا يوجد القليل من عدم الاتساق الداخلي في النموذج المؤقت لأن ولاية ومقاطعة ودولة الأفراد في الواقع هي معلومات عامة في النموذج المؤقت ولكن لسبب ما فإن وسائل الاتصال الإدارية والفنية للولاية والمقاطعة والدولة ليس كذلك وهذا يعتبر خطأ. لننتقل الآن إلى المسألة التالية وهي مسألة في غاية الأهمية. وهي تكمن في غياب أي نظام اعتماد يستخدم عند البدء بتطبيق النموذج المؤقت. وقد تلقينا بعض الأسئلة حول هذه المسألة ودرسناها الحالة. دور اللجنة الاستشارية الحكومية، المسألة الكبرى هنا هو لأي جهة ترغب في الوصول إلى أجزاء غير عامة من نظام WHOIS وهذا نموذج مؤقت يخفي الكثير

وراء بواباته. إنها معلومات غير عامة ولوصول أي مجموعة مستخدم ويشمل ذلك الباحثين في مجال أمن فضاء إنفاذ القانون وغيرهم فلا بد من تحديد شيء في هذا النطاق. يجب أن يكون هناك نظام مؤقت، يجب أن يكون هناك شيء مؤقت، ومسار للاستخدام هو مجموعات ذات مصالح مشروعة لتتمكن من الوصول إلى تلك البيانات لأغراضها المشروعة إلا أن النموذج المؤقت لا يتناول ذلك. ولا يتطلب ذلك نظامًا مؤقتًا مهما كان نوعه. لا يوجد أي شرط يفرض تطبيق شيء ما حتى يصبح النموذج المؤقت ساري المفعول في 26 مايو والذي من المفترض أنه تاريخ سريان مفعول النموذج المؤقت وليس هناك أي شيء مطبق حاليًا يسمح للمستخدمين الشرعيين الوصول إلى تلك المعلومات غير العامة لأغراضهم المهمة، والتي تركز أحد هذه الأغراض أساسًا على حماية الجمهور من السلوك الخادع والضار. لذا، هذه مسألة كبيرة وسعينا لطرحها في تعليقنا وهي من أبرز مخاوفنا في هذا الشأن. كما أود أن نتطرق إلى مسألة أخرى وهي مدى امتثال نموذج ICANN المؤقت لـGDPR. أم هل يتجاوز متطلبات GDPR؟ وفي هذا الصدد، تركز GDPR على حماية معلومات الأفراد لكن نموذج ICANN يحمي معلومات الكيانات غير القانونية كذلك. لذا، هناك قلق من أن وجود امتثال زائد لـGDPR. وأخيرًا، غياب أي إجراءات لتحسين جودة البيانات ودقتها، كان هذا موضوعًا هامًا للحديث في السنوات الماضية في اجتماعات اللجنة الاستشارية الحكومية. وهي ما زالت مسألة هامة. وفي الواقع، تنص GDPR على أحكام تركز على دقة البيانات وتتطلب ذلك. وفي النهاية هناك عدم وضوح في دور اللجنة الاستشارية الحكومية. وبذلك، قدمنا ملخصًا للمشاكل التي تم تحديدها في تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية والذي قمنا بصياغته الأسبوع المنصرم. لذا، فإن العمل الحقيقي والمهمة الحقيقية في الشريحة التالية ستكون في تحديد نقاط البيان وما نريده وما نسعى لتوصيله كنصيحة ولدينا بعض المجالس المحتملة للنقاش هنا . أحد الأشياء التي اعتقدنا أنها ستكون حكيمة أنه بما أننا قد وضعنا صيغة وتوصلنا إلى إجماع في وقت قياسي، فمن الممكن أن أضيف مع تعليق مفصل للغاية يعكس آراء اللجنة الاستشارية الحكومية ومن المستحسن أن نرفق ذلك مع البيان، فعلى الصعيد العملي، هذه التعليقات مدفونة إلى حد ما في نطاق ICANN لذا يتم سردها مع جميع التعليقات الأخرى. فمن الصعب العثور عليها عبر الموقع الإلكتروني. من الصعب معرفة مكانهم ولكن عندما يكون هناك مؤشر ما في البيان فسيسهل العثور عليها لكن بعض التعليقات ترتفع إلى مستوى رسمي معين يتطلب من المجلس الاستجابة لها. لذلك، فإننا نوصي بشدة بتقديم هذا التعليق مع بعض التحديثات البسيطة لعكس الأحداث الحالية والتي تتضمن نشر النموذج المؤقت وإرفاقه مع البيان ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. رجاء لا تترددوا في الإشارة إلى مسائل أخرى لابد من تسليط الضوء عليها أو أية آراء أو تعديلات. أو إضافات أو آراء مخالفة حول تنفيذ النموذج المؤقت على النظام المؤقت المطلوب للوصول إلى المعلومات غير

العامة من قبل جهات إنفاذ القانون ومجموعات المستخدم. فإذا قررت ICANN تطبيق نظام مؤقت فلابد من وجود طريقة للتعامل مع كيفية الوصول إلى المستخدمين غير العاميين في الوقت ذاته. لا يوجد هناك. لا يمكن أن يكون هناك قسم كبير من بيانات WHOIS مخفية عن أعضاء المجتمع الذين يحتاجون إلى الوصول إلى تلك المعلومات. أعتقد أن النقطة الأخيرة لنصيحة GAC تركز حقاً على تحديد دورها، وهذه هي مشكلة الاعتماد ، وهو الأمر الذي أشرنا إليه بشكل عام أن GAC تريد المشاركة في هذه العملية وأنها في موقع فريد اليوم لتقديم المشورة بشأن تلك القضايا الهامة المتعلقة بالسياسة العامة ولذا فنحن في وضع جيد لتقديم المشورة والتوجيه والمساعدة في إعداد مدونات سلوك عالية المستوى مع أعضاء آخرين في المجتمع للوصول إلى المعلومات غير العامة، ومن المؤكد أن هذه رسالة جيدة للنظر في وضع البيان، لذلك هذه مجرد لمحة موجزة عن بعض مخاوف النموذج المؤقت وبعض البدائل الممكنة لنصيحة GAC ثم أعتقد أن المتبقي يجب أن يكون موضوع النقاش وقيد الدراسة من الآخرين. ولذا فإنني سوف أتوقف الآن.

الرئيس إسماعيل: أشكرك لورين وأشكرك على مشورة GAC المحتملة المبينة على الشاشة وأنا بدوري أحث الجميع فاليوم هو الوقت المناسب لإجراء المشاورات اللازمة حول صياغة البيان فليس هناك أية جلسات GAC مقررة غدًا. سوف نتطرق مباشرة إلى صياغة البيان، لذا اليوم هو الوقت المناسب لضبط النص والاستشارة. هل ثمة تعليقات أو طلبات أخرى للتحدث من الجمهور؟ نعم، تفضل.

متحدث غير محدد: ربما من الأفضل إبلاغكم بوجود اجتماع مع ccNSO للأعضاء الجدد الساعة 03:15. قد لا تعرفون من هم ولكنهم رمز الدولة...دعم المنظمة. منظمة CCNSO، وسوف يتناول الاجتناع عملهم على GDPR بالإضافة إلى مواضيع أخرى. وقد يثير ذلك اهتمام العديد من الحكومات.

الرئيس إسماعيل: شكراً جزيلاً. هل من تعليقات؟ حسنًا، تفضل ممثل فرنسا.

ممثل فرنسا: شكرًا لك منال. حسنًا أود أن أشكر لورين وكاثرين على العمل الرائع في إرسال رد لـ GAC ORG وأعتقد أننا تمكننا من القيام بذلك بطريقة فعالة. وذلك بالرغم من قيود الوقت. إن تعليقي

الوحيد بخصوص مشورة GAC هو أن مشورة GAC تختلف بطبيعتها عن رد GAC أو تعليق GAC على قضية معينة. حيث يتم إرسال مشورة GAC إلى مجلس إدارة ICANN في دور يتماشى مع اللوائح الداخلية لـ ICANN في حين يتم إرسال رد GAC إلى مؤسسة ICANN. وبذلك في اعتقادي لا يمكننا أن نأخذ ردنا ونضيفه إلى مشورة GAC فيبنغي إعادة صياغته. إن اقتراحي هو أن نحاول استخراج مبادئ عالية المستوى من رد GAC وتحديدًا وكما قلت لورين، بعد انطواء ردودنا على العديد من التطورات كما هو مبين في النموذج المؤقت. إن اقتراحي هو أن نحاول استخراج مبادئ عالية المستوى من رد GAC وتحديدًا وكما قلت لورين، بعد انطواء ردودنا على العديد من التطورات كما هو مبين في النموذج المؤقت. أعتقد أن هذه طريقة جيدة في المستقبل. شكرًا.

الرئيس إسماعيل: شكرًا لمندوب فرنسا. نعم ، هذه نقطة ممتازة لأننا اتفقنا بالفعل على أن النقاط الثلاث نقاط جيدة ولكن الطريقة التي يتم بها صياغتها هي أكثر من أجل ... بدلاً من طلب صريح من المجلس، لذا، يمكننا العمل على الصياغة أو إعادة الصياغة مسترشدين أيضا بما قاله ممثل فرنسا. لدينا ممثل هولندا ثم سويسرا.

ممثل هولندا: شكرًا لك غيسلان لقد قلت الكلام الصحيح. وهناك سبب آخر ... تحليلنا للوائح GDPR بأكملها. والنقطة الثانية هي أنه ما زال لدينا النموذج. فالنموذج المؤقت يؤكد على بضعة نقاط جديدة. وتحديدًا عن القائمة والدور التشغيلي للجنة الاستشارية الحكومية. وكما قال غيسلان ينبغي أن نضيف شيئًا أكثر تحديدًا حول ذلك وأود أن أنضم إلى عملية صياغة المسودة إن أمكن. ربما من خلال مجموعة صياغة مسودة صغيرة. أعتقد أن غيسلان هو من تحدث عن ذلك. يمكننا صياغة شيء ما.

الرئيس إسماعيل: أشكرك ممثل هولندا وأرجو أن تتواصل مع غيسلان إذا كنت مهتمًا بصياغة مسودة هذه المشورة. فليتفضل ممثل سويسرا.

ممثل سويسرا: شكرًا لك منال. أنا جورج كانسيو، للسجل الرسمي. لدينا بعد ظهر اليوم اجتماعًا مهمًا للغاية مع المجلس حيث ستكون مناقشة WHOIS على الأرجح هي الموضوع الأبرز وسيتم كذلك التطرق إلى العديد من المشكلات المذكورة في تعليقات GAC بالإضافة إلى استعراض الاقتراح المقدم من لورين وكاثرين في هذه المناقشة مع مجلس الإدارة، كما رأينا في البريد الذي أرسله لنا توم دايل منذ ساعة واحدة. أعتقد أنه من المفيد جدًا أن نلخص الردود من المجلس ... فما نقدمه في مشورة GAC هو أكثر تحديدًا. لذا، فأنا أقترح وتحقيقًا لرؤية قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية أن نخصص خلال ساعة ونصف غدًا قبل البدء بمشورة GAC لاستعراض عملية التلخيص. شكرًا.

الرئيس إسماعيل: شكرًا لك، سويسرا. نعم، بالتأكيد يمكننا الترتيب لذلك في بداية صياغة مسودة البيان. فلست أعتقد أن لدينا العديد من بنود المشورة لذا يمكننا تخصيص بعض الوقت لذلك. ممثل الولايات المتحدة، تفضل.

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية: شكرًا. حسنًا، هذا رائع جدًا، وإنني أتطلع للمشاركة في مجموعة صياغة المسودة هذه. لو أمكن. أود أن أعرض مجرد فكرة واحدة أخرى ولا يتعين علينا الخوض في التفاصيل الآن ولكن مجرد شيء آخر ربما يمكن لـ GAC النظر فيه من حيث كونها بناءة بقدر ما يمكننا في هذه المرحلة من النظر في الإطار الزمني الخامس والعشرين لإنفاذ القانون. ويمكن لـ GAC إرسال بيان وفقًا للمادة 29. يمكننا مناقشة محتويات هذه الرسالة وربما تكون فرصة جيدة للإعلام وتكملة ما قامت به ICANN بالفعل من حيث الإشارة إلى ما يعتزم مجتمع ICANN عمله ومدى التزامه بـGDPR والبحث عن أي ردود فعل منهم إذا كان لديهم وربما طرح أسئلة أخرى إذا كان ذلك مناسبًا، لذا أردت فقط اقتراح أنه ربما يكون هناك نقاش آخر في مجموعة الصياغة إذا لم يكن هناك وقت كافٍ للقيام بذلك في الجلسة العامة. شكرًا.

الرئيس إسماعيل: أشكرك ممثل الولايات المتحدة. حسنا سوف نعقد اتفاقًا مبدئيًا ثم سننتقل إلى صياغة المسودة، أليس كذلك؟ عذرًا، نعم شريف من فضلك.

شريف سيالو: شكرًا لكم[المترجم يتحدث] أود التعليق فقط على جلسة WHOIS التي ستنعقد غدًا في القاعة 202 بين الساعة 6:30 و8 مساءًا. ستجرى هذه الجلسة باللغة الفرنسية وقد تكون هناك بعض المناقشات باللغة الإنجليزية ولكن ربما تكون هذه جلسة مهمة للعديد من الحكومات. ونحن نتوقع أن يحدث الكثير بين الساعة 6:30 و8 مساءًا. في القاعة 202.

الرئيس إسماعيل: إذًا، هل هناك أي تعليقات أخرى قبل أن نختتم الجلسة؟ نحن متأخرون قليلًا ولكن لا بأس. حسنًا في حال عدم وجود أية تعليقات، سوف نختتم بذلك نقاشنا حول GDPR. أتمنى أن تتواصلوا مع غيسلان. أنا متأكد من أن لويرن وكاثرين أيضًا في فريق الصياغة ولدينا كذلك هولندا والولايات المتحدة ونتطلع إلى إجراء مناقشة سريعة في بداية صياغة البيان. وهكذا سوف نختتم نقاشنا حول GDPR. رجاءً إبقوا في مقاعدكم لأننا سنبدأ بالجلسة التالية مباشرة. شكرًا.

[نهاية النص المدون]